**المحاضرة الاولى / المقدمة**

**علم الاقتصاد الزراعي :** هو ذلك العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين اهداف وبين وسائل نادرة ذات استعمالات مختلفة .

او هو علم تطوير العلاقات الاقتصادية بين البشر ويرى ان هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل هذا المجتمع .

**طرق البحث العلمي :-**

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول الى القوانين التي تحكم ذلك العلم .وان الهدف من البحث العلمي هو الوصول الى حقيقة الشيى موضوع البحث والوصول الى الحقيقة لا يمكن ان يتم دفعة واحدة بل لابد من اتباع خطوات معينة ، ويعتمد على منهجين هما :

1. المنهج الاستنباطي : يقوم هذا المنهج على اساس التجريد ، اي ان الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها وتسمى هذه الطريقة احيانا بالطريقة الاستنتاجية ويشترط للتاكد من صحة النتائج التي يتم التوصل اليها بالطريقة الاستنباطية ان تكون نقطة البداية واقعية حقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة وينبغي دائما مراعاة توافر هذه الظروف اثناء عملية التحليل والاستنتاج.
2. المنهج الاستقرائي :- هذا المنهج في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي ، فهو يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيل لكي يتم التوصل بطرق التحليل المنطقي الى القواعد العامة وهو يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظريا وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحرص على ان تبقى وثيقة الصلة به. فمثلا من ملاحظة تطورات اسعار السلع من ناحية وتطورات كمية النقود من ناحية اخرى يمكن التوصل الى ان الاسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الانتاج على حاله.

**علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:**

كثيرا ما يستعين المختصون في علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى لتفسير الظواهر الاقتصادية فالمشاكل الاقتصادية كثيرا ما ترتبط بشكل او باخر بهذا العلم او ذلك .فهناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة حيث ان معظم المشاكل الاقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وان القرارات السياسية تحمل بين طياتها نتائج اقتصادية فمشاكل الارض وعقد الدين الداخلي وفرض الضرائب وتحديد الحد الادنى للاجور واتخاذ اجراءات الامن الاجتماعي كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وابعاد اقتصادية كما انها في الواقع ظواهر اقتصادية ولكن اتخاذ القرار بشأنها لايتم من قبل الاقتصادي انما من قبل السياسي لذا تكون هناك علاقة مباشرة او غير مباشرة في مثل هذه المجالات بين علم الاقتصاد والسياسة .وكذلك علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وكذلك علاقته بعلم النفس وكذلك علاقته بالفلسفة والاحصاء والرياضيات وبفضل الرضيات امكن التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلا من الكلمات والعبارات.

**النظام الاقتصادي:-**

يتكون النظام الاقتصادي من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادى التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لاشباع الحاجات الانسانية . ويهدف النظام الاقتصادي الى تحديد انواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها . وبناءعلى ملكية الثروة هناك ثلاثة انواع من الانظمة الاقتصادية:

1. نظام المشروع الحر : - وفيه تكون جميع الثروة مملوكة للافراد وان المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تحل من خلال نظام ميكانيكية (الية) الاسعار والتي تعني ان التغيرات في حاجات المستهلكين تؤدي الى تغيرات في الاسعار وان التغيرات في الاسعار تقود الى تغيرات في الانتاج (العرض).لذا فأن التغيرات في الحاجات تؤدي الى تغيرات في الانتاج وبالتالي في العرض . وهذا النظام يدعى نظام سيادة المستهلك.
2. نظام الاقتصاد المخطط:- ان مشاكل الانتاج ، ماذا وكم وكيف ، وكذلك مشاكل التوزيع وهي لمن وكيف وكم ومسائل النمو تحل من خلال سلطةى التخطيط المركزية في الدولة وذلك استنادا الى الملكية الاجتماعية للثروة.
3. نظام الاقتصاد المختلط:- في نظام المشروع الحر تؤخذ القرارات من قبل الافراد وفي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة لكن في الاقتصاد المختلط بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام) وبعضها الاخر من قبل القطاع الخاص على سبيل المثال الاتحاد السوفيتي اقتصاده اقتصاد مخطط اما المملكة المتحدة فاقتصادها مختلط ولا يوجد بلد يقوم بالكامل على نظام المشروع الحر.

**المشكلة الاقتصادية:-**

طبيعة المشكلة الاقتصادية :- يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة وعلم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية ولتحديد المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق الى اسبابها وعناصرها:

تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية هي ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات ووسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة فالحاجات التي يحسها الانسان بعضها تتوفر وسائل اشباعة في الطبيعة بكميات تمكن الافراد من الحصول عليها دون جهد او دون مقابل ، وهذا يعني ان المشكلة الاقتصادية تنشا بسبب احساس الافراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة اي حاجات غير محدودة ووسائل الاشباع متمثلة بالموارد المتوفرة نادرة او محدودة ولما كانت الموارد تتميز بالندرة النسبية فلابد من تنافس هذه الرغبات حول هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة وهذا الوضع يجعل الفرد تحت ضغط الحاجة الى ( الاختيار) بين الحاجات الاكثر الحاحا التي تكون لها الاولوية في الاشباع وبين الحاجات الاقل الحاحا التي يمكن تحت ضغط الندرة للموارد للتخلي عنها ، ان توجيه الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة نحو استعمال معين بقصد اشباع حاجة معينة يعني ( التضحية) في اشباع الحاجات الاخرى .

**خصائص الحاجات الاقتصادية :-**

1. قابليتها للتعدد 2. قابليتها للاشباع 3. تعدد وسائل اشباع الحاجة الواحدة

**الفعاليات الاقتصادية:-**

يمكن تقسيمها الى اربع فعاليات وهي ( الانتاج ، التبادل ، التوزيع ، الاستهلاك)

**الانتاج:-** هو خلق المنفعة او زيادتها ، حيث ان اية عملية من شأنها ان تسهم في تحقيق نفع معين تعد انتاجا.فعندما يزرع الفلاح قمحا يكون هناك انتاج وعندما يحول العامل المواد الاولية الى شكل اخر اكثر فائدة يكون هناك انتاج ايضا وكذلك الحال عندما يعالج الطبيب مريضا وعندما يقوم الفنان بالتمثل يعد صور من صور الانتاج.

**التبادل :-** بعد الانتاج هناك مشكلة وضع المنتجات التي تم انتاجها بأيدي اولئك الذين سيستخدمونها وعملية التبادل تكون عناك ضرورة الى ادخال واسطة للتبادل هي النقود، لذا فالسلع والخدمات تبادل اولا بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على السلع اخرى.

**التوزيع :-** يقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي هو تقسيم القدرة الشرائية ( الدخل) بين اولئك الذين اسهمو في الانتاج وان يكون التقسيم بشكل مدفوعات ، اجور ، ريع ، فائدة ، وربح ، وان هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي لان توزيع الدخل على العامل الانتاجي يكون حسب وظيفتة او حسب نسبة اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي .

**الاستهلاك : -** هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الانسانية فالطلب على كل سلعة او خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها على اشباع حاجات الافراد.